ويوافق جميعا من الأصحاب من انكره هو كما كون هذا قولا للشافعي وقال مذهبه انه لا ينقض بلا خلاف فانما حكاه الشافعي عن عطا قال المحاملي لم يثبت اصحابنا هذا قولا للشافعي وقال البندنيجي ردا اصحابنا هذه الرواية وذهب الاكثرون الى اثباته وجعلوا في المسئلة قولين قال الدارمي والافرق في هذا بين البهيمة والطير ثم الجمهور اطلقوا الخلاف في فرج البهيمة وظاهره طرد الخلاف في قبلها ودبرها وقال الرافعي القول بالنقض انما هو في القبل امادبر البهيمة فلا ينقض قطعا لان دبر الادمي لا يلحق على القديم بقبله فدبر البهيمة اولى وهذا الذي قاله غريب وكانه بناه على ان القول الضعيف في النقض قول قديم كما ذكره الغزالي وليس هو بقديم ولم يحكه الاصحاب عن القديم وانما حكوه عن رواية ابن عبد الحكم ويونس وهما من اصحاب الشافعي بمصر دون العراق فاذا قلنا بالمذهب وهو ان مس فرج البهيمة لا ينقض فادخل يده في فرجها ففي الانتقاض وجهان مشهوران وحكاهما امام الحرمين عن الاصحاب اصحهما لا ينقض صححه الغزالي والامام والغزالي في البسيط والروياني وغيرهم هذا حكم مذهبنا في البهيمة وحكى اصحابنا عن عطا ان مس فرج البهيمة المأكولة ينقض وغيرها لا ينقض وعن الليث ينقض الجميع لاطلاق الفرج والصواب عدم النقض مطلقا لان الاصل عدم النقض حتى ثبت السنة به ولم تثبت واطلاق الفرج في بعض الروايات محمول على المعتاد المعروف وهو فرج الادمي والله اعلم فروع الاول لا فرق في ينقض سواء كان عمدا او سهوا نص عليه الشافعي والاصحاب رحمهم الله وحكى الحناطي والرافعي وجها انه لا ينقض لمس الناسي وهذا شاذ ضعيف الثاني اذا مس ذكر اشل او يبيسا شلا انتقض على المذهب وفيه وجه سبق بيانه ولو مس بطن اصبع زائدة او كف زائدة انتقض ايضا على المذهب ونقله الشيخ ابو حامد عن نص الشافعي وقطع به الجمهور وفيه وجه مشهور وهو ضعيف

ثم الجمهور اطلقوا الانتقاض بالكف الزائدة وقال البغوي ان كانت الكفان على ساعد ان انتقض كل واحدة وان كان العامل احداهما انتقض بها دون الاخرى واطلق الجمهور ايضا الانتقاض باصبع الزائدة قال المتولي والبغوي وغيرهما هذا اذا كانت الزائدة ناشئة على وفق سائر الاصابع فان كانت على ظهر الكف لم تنتقض المس ببطنها قال الرافعي ان كانت اصبع الزائدة على سنن الاصابع الاصلية نقضت في اصح الوجهين والا فلا في اصح الوجهين الثالث قال اصحابنا لا ينقض مس الاغيين وشعر العانة من الرجل والمرأة ولا موضع الشعر ولا ما بين الفخذ والدبر ولا ما بين الاليين وانما ينقض نفس الذكر وحلقة الدبر ومليتقى شفري المرأة فان مست ما وراء الشفر لم ينقض بلا خلاف صرح به امام الحرمين والبغوي واخرون ولو وجبت ذكره قال اصحابنا ان بقي منه شئ شاخص وان قل انتقض لمسه بلا خلاف وان لم يبق شئ اصلا هو كلحلقة الدبر فينتقض على الصحيح وان نبت موضع الجب جلدة فمسها هو كمسه من غير حائل قاله امام الحرمين وغيره وهو واضح هذا تقبيل مذهبنا وكل اصحابنا عن عروة بن الزبير ان مس الاشيين والاليه والعانة ينقض وقال جمهور العلماء لا ينقض ذكر مذهبنا واحتجوا لعروة بما روي من ذكره او تقبيله او رقعته فليتوضأ وهذا حديث باطل موضوع انما هو كلام عروة كذا قاله اهل الحديث والاصل ان لا ينقض الا بدليل والدبر فرج الرابع اسكان القاف وبالغين المعجمة وهو اصل الفخذين ويقال لكل موضع يجتمع فيه الوسخ وقيل الرابع انفق اصحابنا ونص الشافعي ان المس بغير بطن الكف من الاعضاء لا ينقض لاصابة الشامل فقال لو لمس بذكره ذكر غيره ينبغي ان ينتقض لانه مسه باله مسه وحكى صاحب البحر هذا عن بعض اصحابنا بالعراق واظنه اراد صاحب الشامل ثم قال وهذا ليس بصحيح لان الاعضاء على الجزم ولم يرد بهذا الحديث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)